

## المحتويات

ص

- ٢ أ.د. ذنون الطائي ولاية الموصل العثمانية في ق ١٦  
(دراسة سياسية- إدارية-  
اقتصادية) (منجز علمي متميز)
- ٦ م. هناء جاسم محمد السبعراوي الأسرة الموصلية (التغير في  
بنائها ووظائفها دراسة  
ميدانية)
- ١١ م. عامر بلو اسماعيل الدولة والمجتمع الريفي في  
الإمبراطورية العثمانية  
الموصل ١٥٤٠-١٨٣٤

# ولاية الموصل العثمانية في ق ١٦

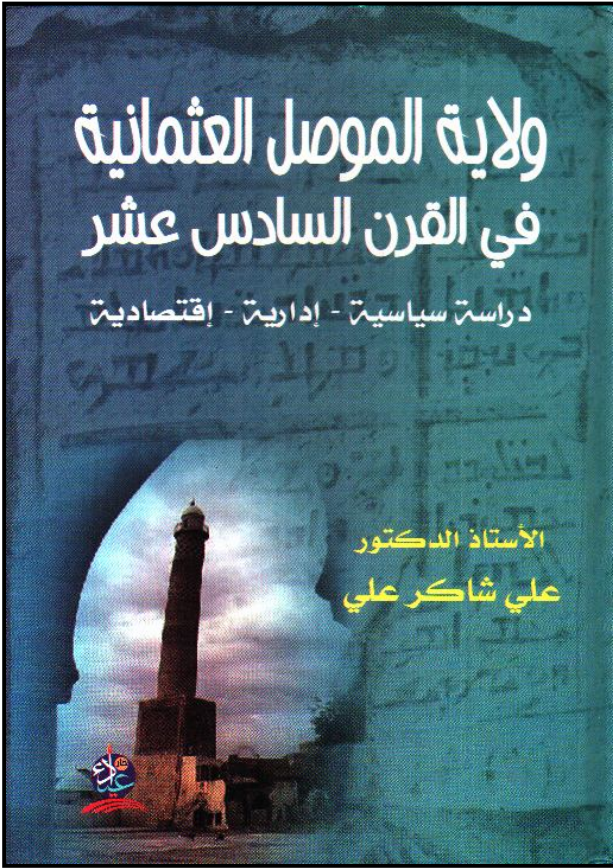
(دراسة سياسية- إدارية- اقتصادية)

(منجز علمي متميز)

أ.د. ذنون الطائي

في إطار التعريف بأحدث الإصدارات التي تتناول جوانب من التاريخ العثماني في العراق فقد صدر سنة ٢٠١١ عن دار غيداء للنشر والتوزيع كتاب ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر (دراسة سياسية - إدارية - اقتصادية) وهو بالأصل أطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الآداب، قسم التاريخ في جامعة الموصل سنة ١٩٩٢، إذ أجرى المؤلف

أ.د. علي شاكِر علي (الذي  
اهداني نسخة من الكتاب)  
إضافات ضرورية في ضوء  
المستجدات العلمية والفكرية التي  
وجدتها مناسبة في إطار استكمال  
الموضوع بشكله النهائي. وقبيل  
الولوع في مضامين الكتاب، لآبد  
من القول بان الدكتور علي شاكِر  
علي يعد في طليعة المؤرخين  
العراقيين الذين تتسم كتاباتهم  
بالجدية وروح البحث العلمي  
الأكاديمي القائم على الاستقصاء  
والتحليل والاستنتاج وربط  
الأحداث بعضها ببعض وصولاً  
نحو تشكيل الحدث التاريخي في



الزمكان. ومؤرخنا الجليل يمتلك رؤية علمية دقيقة في الوصف والاستقراء وبخاصة ربط  
الجزئيات بالكليات ضمن منهج بنيوي يركز الى الحقائق التاريخية الموشحة بالوثائق  
والمصادر الأولية في مضانها، فهو مقل في نتاجه العلمي ويعود ذلك باعتقادي الى طول

قراءات موصلية - العدد (٣٩) رجب ١٤٣٥ هـ / أيار ٢٠١٤ م

اناته في البحث والاستقصاء واعطاء الموضوع حقه على صعيد تعزيزه بالمصادر المناسبة. وتصديه للموضوعات ذات القيمة العلمية والاضافة النوعية.

واتذكر وانا طالب في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، كم كان اسلوبه أخذاً في القاء محاضراته وطريقة مناقشته ودقة تحليله وتشخيصه للأحداث وتناوله للأسباب والمسببات في التاريخ العثماني، بشكل يفضي الى كشف الحقائق ورسم صورة واضحة الابعاد عن الحدث المتناول، وهذا يفصح عن تجاربه العميقة في القراءة والتتبع للمصادر والوثائق العثمانية، وهو يجيد اللغة التركية التي تساعده على تفسير الوقائع وجلي الغامض منها، بالارتكاز الى الوثائق الاصلية وهذا ما نجده في اصداره مع زميله أ.د. خليل علي مراد لدراسة (الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية). في اواخر تسعينات القرن الماضي وبنسخ محددة.

في الحقيقة اجدني سعيداً في الكتابة عن أحد رموز العلم والمعرفة، مؤرخاً فاضلاً وعالمياً جليلاً في مجال التاريخ العثماني للعراق الحديث، فهو صاحب سجايا رفيعة واخلاق عالية، وروح صافية متألف مع الاخرين محبوباً من قبل الجميع مقبل على الحياة ولا اخفي عميق محبتي له، ادامه الله ومتعته بالصحة والعافية وجزارة معرفته.

يؤكد الدكتور علي شاكر علي في مقدمة كتابه على ان صلته بتاريخ العراق في العهد العثماني تعود الى اواسط السبعينات حينما انجز رسالته للماجستير الموسومة (تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ دراسة في اوضاعه السياسية) وقدمت الى جامعة بغداد سنة ١٩٧٦ ونشرت في كتاب سنة ١٩٨٤. وقد وجد قلة الدراسات التاريخية الجادة عن ولاية الموصل خلال القرن السادس عشر، بسبب ندرة المصادر والوثائق، فضلاً عن ان القرن السادس عشر غير مستقر في احداثه التي اخذت طابعاً دراماتيكياً فعالاً سواً في اسبابها او في النتائج التي تمخضت عنها.

ويشير مؤرخنا الفاضل ان دراسة احداث الموصل خلال هذا القرن المذكور دراسة علمية تقودنا الى فهم افضل لاطوار العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القرون التالية على نحو ادق وافضل. ومن هنا جاءت دراسته التي بين ايدينا التي تقوم على دراسة الاوضاع السياسية والادارية والاقتصادية في ولاية الموصل خلال القرن السادس عشر، اذ اقتضت طبيعة الدراسة الى تقسيمها لاربعة فصول، خصص الاول منها لدراسة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مدينة الموصل قبيل السيطرة العثمانية، فكان التركيز على دراسة الموقع الجغرافي للمدينة وتأثيره على مسار الاحداث

السياسية والعسكرية، كما بحث في الصراع العنيف الذي وقع بين الكيانات السياسية التي حكمت في جنوب شرق الاناضول والشام والعراق وكان للموصل دورها الواضح في مجريات ذلك الصراع، وتضمن الفصل كذلك الاشارة الى التوسع الصفوي في جنوب شرق الاناضول والعراق خلال السنوات ١٥٠٢-١٥٠٨ أي مدة حكم الشاه اسماعيل الصفوي ورد الفعل العثماني، والذي تمثل بسلسلة خطوات لمواجهة ذلك التوسع منها معركة جالديران سنة ١٥١٤ ثم موقعة قره غين دده ١٥١٦ م.

اما الفصل الثاني فقد عالج الاوضاع السياسية في الموصل سواء كانت ولاية قائمة بذاتها ام سنجقاً (لواء) تابعاً لولاية ديار بكر او بغداد، وقد اشار هذا الفصل الى الوضع السياسي بعيد السيطرة وموقف العثمانيين من القوى السياسية المحلية في المدينة، ولم يغفل التركيز على علاقة الموصل بالولايات العراقية او الولايات المجاورة في الشمال والغرب كذلك وعلاقة الموصل بالامارات العربية والكردية في تلك الحقبة التاريخية.

وركز الفصل الثالث الذي حمل عنوان الادارة العثمانية في ولاية الموصل على حدود ولاية الموصل واستعرض الهيئة الحاكمة فيها والمؤسسات الادارية والجهاز الاداري، فضلاً عن ادارة المدينة واثار التطورات السياسية في الوضع الاداري للموصل، وتضمن الفصل الاشارة الى ادارة العشائر ايضاً.

ولما كانت التقسيمات الادارية لها دلالات اقطاعية، فقد تناول الفصل الرابع، الاوضاع الاقتصادية في الولاية، وفيه عرض موجز لوضع الاراضي في الموصل قبيل السيطرة العثمانية، ثم حيازة الاراضي في العهد العثماني، واصناف الاراضي في الولاية. وتناول كذلك الزراعة واهم المنتجات الزراعية وتوزيع الثروة الحيوانية في اقليم الموصل. ولم يغفل الفصل ايضاً الانتاج الحرفي او ما يعبر عنه عادة بالصناعة التقليدية، كما اشار هذا الفصل الى تجارة الموصل خلال القرن السادس عشر، والمسالك التجارية التي تربط المدينة مع المناطق المجاورة، كما تناول الفصل الضرائب والرسوم في الموصل، والنقود والاوزان والمقاييس المتداول فيها.

وقد نسج مؤرخنا الفاضل فصول هذه الدراسة وفق منهج علمي قويم ليقوم على اساس ذكر الاحداث السياسية والادارية والاقتصادية فقط، بل عمد ايضاً الى تحليلها باستمرار وربطها مع العوامل الاخرى التي اثرت فيها او تأثرت بها. أي دراسة الاسباب والمسببات.

كما قامت هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الاصلية كالوثائق العثمانية غير المنشورة، واخرى المنشورة الى جانب المصادر الاجنبية باللغة الانكليزية كذلك الرسائل والاطاريح الجامعية، والمصادر والمراجع العربية.

واعتقد جازماً بأن دراسة كهذه ستسد فراغاً في المكتبة العلمية العربية وتغني الذائقة العلمية والثقافية في مجال الدراسات العثمانية، التي عززت بعدد وافر من الجداول والاحصاءات اعتماداً على المنهج الكمي والاحصائي في الدراسات التاريخية وفق لغة عربية سليمة واضحة، تدلل على رصانة المؤلف وجديته في المعالجات التاريخية، متمنياً له المزيد من العطاء العلمي. وهو الآن استاذاً في جامعة كركوك يدرس ويشرف على طلبة الدراسات العليا في قسم التاريخ - كلية التربية. فهنيئاً لطلبته به وبعلمه الغزير.

## الأسرة الموصلية (التغير في بنائها ووظائفها دراسة ميدانية)

م. هناء جاسم السبعواوي  
مركز دراسات الموصل

قدم الدراسة الباحث محمد محمود احمد لنيل شهادة الماجستير في قسم الاجتماع/كلية الآداب بجامعة الموصل لعام ٢٠٠٠، تكونت الدراسة من (١٠٦) صفحة، حاول الباحث أن يتطرق إلى دراسة الأسرة الموصلية والتغير الاجتماعي في بنائها ووظائفها والتي تعد من الدراسات الاجتماعية المهمة ذلك لان مدينة الموصل بمؤسساتها البنيوية الاجتماعية ومنها الأسرة قد تعرضت للتغير وخاصة في العقد الأخير من هذا القرن، وهذه الدراسة تحاول أن تسلط الضوء على السمات الأساسية لبناء وظائف الأسرة الموصلية كما تحاول أن تدرس معالم التغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة، ولاشك إن معرفة هذه السمات والتعرف على طبيعة التغير الاجتماعي في الأسرة الموصلية لا بد أن يساعد الباحث على تشخيص أهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة في التحكم باتجاهات التغير بما يتلائم وخطط التنمية، كما يمكن أن يساعد تشخيص هذه المشكلات في معالجتها من خلال التوصيات والمعالجات التي وضعتها الدراسة على ضوء نتائجها.

تضمنت الدراسة بابين الأول: دراسة نظرية احتوت ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام لمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها فضلاً عن تحديد مفاهيم الدراسة والتي اشتملت على الأسرة والتغير الاجتماعي والبناء والوظيفة، وتناول المبحث الثاني عرضاً للدراسات السابقة عرض الباحث فيها إلى ثلاث دراسات عراقية ودراستان عربية وأجنبية.

أما الفصل الثالث قسمه الباحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول بناء الأسرة التقليدي حاول الباحث أن يتطرق فيه إلى الأسرة وبنائها الذي يعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ويمكن التعرف على شكلين أساسيين لبناء الأسرة الأول البناء التقليدي الذي يمثل المرحلة التي سبقت ظهور معالم التصنيع والتحضر والثاني البناء الحديث الذي يمثل مرحلة ظهور التصنيع وانتشار الأفكار والسلوكيات الحضرية وما بعدها، ومن هذه المداخل التي تطرق إليها الباحث منها حجم الأسرة حاول الباحث أن يبين لنا البناء التقليدي للأسرة من خلال عدة محاور منها إن حجم الأسرة التقليدية تميز بكبرها واتساعها حيث تسكن في بيت واحد وتحيد كثرة إنجاب

قراءات موصلية - العدد (٣٩) رجب ١٤٣٥ هـ/ أيار ٢٠١٤ م

الأطفال خاصة الذكور ولا تحدث فيها حالات طلاق تذكر لعدم اعتقادهم وقبولها به وممارستها لنظام تعدد الزوجات، أما عن نمط السلطة فقد بين الباحث إن السلطة في الأسرة التقليدية تنصف بتحيزها في المعاملة حسب الجنس والعمر أي إن الأسرة التقليدية تنقسم إلى ثلاث طبقات الأولى يمثلها الأب رب الأسرة والثانية الذكور يتصدرهم الأخ الأكبر والطبقة الأخيرة تمثلها الإناث، أما عن اختيار شريك الحياة فالزواج في الأسرة التقليدية ليس إلا رابطة بين الأسرة ووحدتها القرابية فهي التي تحدد مواعده وترتبه وتختار الشريك لأبنائها، فالزواج شأنًا اسرياً وليس شأنًا فردياً خاصاً بالفتى والفتاة كما أن الأسرة التي تختار وتخطب لأبنائها تمثل ضماناً لاستمرار الزواج ويتضح هذا جلياً عن حدوث الخلافات فإن الأسرتين (أسرة الزوج والزوجة) سرعان ما تتدخلان لحل هذه الخلافات وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية.

أما عن العلاقات القرابية فهي تنصف بالتماسك والترابط بأقاربها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تماسك الأسرة مع أقاربها وبالتالي تماسك المجتمع ككل، وحاول الباحث أن يتطرق إلى البناء الحديث للأسرة الموصلية وما طرأ عليها من تغير والتي تناولها الباحث من العديد من المداخل منها حجم الأسرة. وتطرق الباحث إلى أن الأسرة التقليدية بعد أن كانت أسرة كبيرة الحجم ممتدة تسكن في مسكن مشترك تحرص على كثرة إنجاب الأطفال خاصة الذكور من خلال تعدد الزوجات والزواج المبكر، أصبحت الآن أسرة نواة تسكن في مسكن مستقل وتنجب عدداً قليلاً من الأبناء سواء أكانوا ذكور أم إناث ويشيع فيها الزواج الأحادي المتأخر وهذا أثر على حجمها فحولها من حجم كبير إلى حجم صغير الذي يعد من سمات الأسرة الحديثة.

أما عن نمط السلطة فبعد انتشار التصنيع والتحضر وانتشار الثقافة والتعليم حدث تحسن ملحوظ في مكانة المرأة ومنزلتها الاجتماعية فأصبحت مساوية تقريباً لمكانة زوجها فضلاً عن كون علاقة رب الأسرة بأبنائه أضحت تعتمد على عناصر جديدة لا تسمح بممارسة القسوة والشدّة والقسر بل تتطلب التفاهم والإقناع، فأخذ الجو الديمقراطي يخيم على الأسرة الحديثة بدلاً من الجو الدكتاتوري المستبد الذي كان سائداً في الأسرة التقليدية، أما عن اختيار شريك الحياة فقد تطرق الباحث إلى أن حدث تطوراً ملحوظاً في عملية اختيار الشريك حيث إن اختيار شريك الحياة قد تحول من الأسلوب الأسري المرتب التقليدي إلى الأسلوب الذاتي أو التلقائي وتبدو الرغبة الشخصية للفتى أو الفتاة في هذا الأسلوب واضحة فيتم اختيار كل منهما للأخر ذاتياً ويكون تأثير الأهل أو الوالدين أقل على الاختيار وكثيراً ما يكون تدخلهم شكلياً فقط أو قد لا يتدخلون نهائياً. أما فيما يتعلق

بالعلاقات القرابية فقد أوضح الباحث إن التصنيع والتحضر بعد دخولها على المجتمع اضعف من حجم العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط الأسرة بأقاربها بعد أن كانت تتسم بقوتها وتماسكها في ظل الأسرة التقليدية.

أما المبحث الثاني فقد عرض الباحث إلى وظائف الأسرة التقليدية والحديثة وقد حدد وظائف الأسرة في إطار هذه الدراسة منها الوظيفة الجنسية والإنجابية والتنشئة الاجتماعية والدينية والاقتصادية والحماية والترفية وحاول الباحث في هذا المبحث أن يبين كيف إن تلك الوظائف قد تعرضت للتغيير شأن في ذلك شأن البناء التقليدي الذي أصابه التغيير وحاول أن يبين كيف أن الأسرة التقليدية بعد أن كانت تقوم بجميع وظائفها التقليدية دون مساعدة من أي جهة أخرى أخذت تقف هذه الوظائف (أو يقل نصيبها في القيام بها) الواحدة تلو الأخرى وذلك بدخول معالم التصنيع والتحضر وانتشار المؤسسات التابعة للدولة التي أخذت تنافس الأسرة للقيام بوظائفها أو مساعدتها للقيام بدورها على أحسن وجه. كما تناول المبحث الثالث بناء ووظائف الأسرة الموصلية التقليدية ركز الباحث فيه بشكل مفصل عن إبراز الجوانب الاجتماعية التقليدية للمدينة من خلال الأسرة التي يمكن عدها المرأة العاكسة لطبيعة الحياة الاجتماعية لأي مجتمع ومنها المجتمع الموصلية التقليدية من حيث بنائها والتي تطرق الباحث فيها كذلك إلى حجم الأسرة ونمط السلطة واختيار شريك الحياة والعلاقات القرابية، كما تناول الباحث وظائف الأسرة التقليدية.

أما الباب الثاني من الدراسة فقد تضمن فصلين أولها الفصل الرابع والذي ضم مبحثين تناول المبحث الأول الإجراءات العملية والمنهجية أما المبحث الثاني تم فيه عرض لبيانات المبحثين الأولية

أما الفصل الخامس فقد قسمه إلى مبحثين خصص المبحث الأول تحليل البيانات الخاصة ببناء الأسرة الموصلية وتحليل البيانات الخاصة بوظائف الأسرة الموصلية، في حين جاء المبحث الثاني لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي كما يأتي:-

أولاً:- النتائج الخاصة ببناء الأسرة الموصلية

١- أظهرت الدراسة إن الأسرة النوواة هي النمط السائد بين الأسر الموصلية وتقلص النمط الممتد والمركب.

٢- إن غالبية الأسر الموصلية تميل إلى الصغر (١-٣) أفراد والتوسط (٤-٦) أفراد في عدد أبنائها.

٣- اتضح إن غالبية أرباب الأسر لا يستعملون تحديد النسل.



- ٤- اتضح إن الزواج المبكر للذكور كان شائعاً ومنشراً في الأسرة الموصلية التقليدية اخذ يختفي ليحل محله النقيض الزواج المتأخر.
- ٥- أظهرت الدراسة شيوع ظاهرة الزواج المبكر للإناث بين الأسر الموصلية.
- ٦- اتضح إن غالبية الأسر الموصلية يسمحون لنزواتهم بالتدخل بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية والسماع لرأيهن أي إن سلطة رب الأسرة الموصلية قد تغيرت إلى النمط الديمقراطي بعد أن كان نمطها في الأسرة الموصلية التقليدية دكتاتورياً.
- ٧- اتضح من الدراسة ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذين يسمحون لأبنائهم ذكوراً وإناثاً في التدخل في شؤون الأسرة الموصلية أي سيادة النمط الديمقراطي داخل الأسرة الموصلية بعد أن كان الأبناء في الأسرة لا يتكلمون بحضور والدهم.
- ٨- اتضح لنا ارتفاع نسبة تدخل أرباب الأسر في مسألة اختيار شريك الحياة لأبنائهم أي انه لا يزال الاختيار كما في الأسرة الموصلية التقليدية يقع على عاتق الأهل.
- ٩- اتضح ارتفاع أرباب الأسر المتزوجين من غير الأقارب إذ أن الأسرة الموصلية تحبذ تزويج أبنائها من الأسر التي تتمتع بمستوى اجتماعي واقتصادي عال سواء أكانت الأسر من الأقارب أم لا.
- ١٠- أظهرت الدراسة إن غالبية أرباب الأسر يشجعون الزواج من الأقارب على الرغم من أن غالبيتهم متزوجون من غير الأقارب.
- ١١- اتضح ارتفاع نسبة العلاقات الودية بين كل من الأسرة والأقارب والجيران وهي مع الأقارب أكثر ودية من جيرانها.
- ثانياً:- النتائج الخاصة بوظائف الأسرة الموصلية
- ١- اتضح إن مسؤولية تنشئة الأبناء وتربيتهم في الأسرة الموصلية محصورة بين رب الأسرة وزوجته.
- ٢- اتضح من الدراسة ضعف تدخل الأقارب في شؤون الأسرة الموصلية خاصة ما يتعلق بتربية الأبناء بعد أن كان لهم دور مهم في هذا المجال في الأسرة الموصلية التقليدية.
- ٣- أظهرت الدراسة إن غالبية الأبناء في الأسرة الموصلية يلجأون إلى الأسرة في حل مشاكلهم أو عند شعورهم بالقلق النفسي بعد أن كانوا يلجأون إلى أقاربهم أو إلى الأكبر سناً.
- ٤- اتضح ارتفاع نسبة الأسر التي يؤدي أعضاؤها الشعائر الدينية.
- ٥- اتضح ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذين يتابعون أداء أبنائهم للشعائر مما يدل على مدى حرص أرباب الأسر على تعاليم الدين.

- ٦- ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذين يشجعون أبنائهم على طلب العلم والدراسة .
- ٧- اتضح إن غالبية الأسرة الموصلية لم تعد تمارس عملها داخل المنزل ولم تعد تحرص على تعليم أبنائها مهنة الآباء والأجداد.
- ٨- أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة أرباب الأسر الذين يلجأون إلى المؤسسات الصحية في علاج أعضاء الأسرة إذا ما تعرضوا لمرض ما.
- ٩- اتضح إن الوسائل الترفيهية للأسرة الموصلية لازالت تخضع لإشرافها ورقابتها وهي المسؤولة عنها.

# الدولة والمجتمع الريفي في الإمبراطورية العثمانية

الموصل ١٥٤٠-١٨٣٤

م. عامر بلو إسماعيل

مركز دراسات الموصل

من الباحثين الغير عراقيين الذين درسوا التاريخ الاقتصادي للموصل في العهد العثماني، الباحثة في جامعة جورج واشنطن الأمريكية، دينا رزق الخوري، التي أمضت قرابة عشرة سنوات في تأليف كتاب عن التاريخ الاقتصادي للموصل بعنوان " State

and provincial society in the Ottoman Empire Mosul, 1540-1834)

وباللغة العربية (الدولة والمجتمع الريفي في الإمبراطورية العثمانية، الموصل ١٥٤٠-١٨٣٤)، وقامت بجولات علمية إلى تركيا للإطلاع على ارشيف رئيس الوزراء التركي في اسطنبول، والى بغداد والموصل في سنة ١٩٨٥. وفي الموصل احتضنت عائلة الخطاط الموصلية الشهير يوسف ذنون الباحثة، وقد زودها يوسف ذنون وسعيد الديوه جي بما تحتاجه الباحثة.

تناولت الباحثة الخوري ثلاثة قرون من تاريخ الدولة العثمانية، وقدمت تفسيراً جديداً للعلاقات بين مركز الدولة العثمانية وريف مدينة الموصل الحدودية، مستندة في دراستها على الارشيفين العثماني والعراقي، وبينت أن العلاقات بين الدولة المركزية في اسطنبول والمجاميع الاجتماعية الريفية كانت قوية خلال فترة البحث.

طبع الكتاب في مطابع جامعة كامبردج في سنة ١٩٩٧، ويقع في (٢٧١) صفحة من الحجم الاعتيادي، وقد استهلت الكاتبة كتابها بصفحات العنوان والشكر والتقدير وقوائم المختصرات، ومعجم صغير لأهم المفردات العربية والتركية والفارسية الدخيلة على اللغة الانجليزية وخرائط للموصل فضلاً عن ملاحظات عن كتاب المصطلحات الغير انجليزية بالحروف اللاتينية. وقد تضمن الكتاب العناوين التالية متسلسلة بحسب ما جاء في قائمة محتويات الكتاب:-

١- المقدمة.

٢- تكوين الاقتصاد الإقليمي: المدينة، الريف، الولاية ١٥٤٠-١٧٠٠.

قراءات موصلية - العدد (٣٩) رجب ١٤٣٥ هـ/ أيار ٢٠١٤ م

٣- الحرب والمجتمع الريفي.

٤- عندما يأكل العثمانيون الفئات ويتركون الخبز خلفهم: جباية الضرائب والمجتمع الريفي.

٥- بين الخاصة والعامة: النخب والعوام في الموصل في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

٦- لغة السياسة: آراء عن السلاطين، والفساد، وضرائب الأرض.

٧- تطبيق السياسة.

٨- الخاتمة.

ثم أرفقت الباحثة في نهاية الكتاب أربعة ملاحق وهي على التوالي: الملحق الأول: أوقاف الجليليين، الملحق الثاني: دخل الفلاح في السنوات ١٨٥٢-١٨٥٥ وفقاً لسجلات الإرث لولاية الموصل، الملحق الثالث: الضرائب المفروضة على النقابات الحرفية، والملحق الرابع: الضرائب المفروضة على قرى الموصل، وختمت الباحثة كتابها بقائمة بالمصادر المعتمدة في متن الكتاب وفهرس بأهم الأسماء الوارد ذكرها في ثنايا الكتاب. وفي خاتمة الكتاب ذكرت الخوري إن هنالك عدد من المناقشات قد ظهرت في أقسام مختلفة من كتابه، والبعض منها تتعلق بشكل خاص بالمناقشات التي تجري بين المفكرين العرب والغربيين حول الجذور التاريخية للعلاقات الحالية بين الدولة والمجتمع، وقد ساد نمطين من العلاقات بين الدولة والمجتمع في أدب الشرق الأوسط: الأول، هو إن الدول هي اللاعبة القوية في مجتمعات الشرق الأوسط، واستوعبت تاريخياً أما مجاميع معارضة وايدولوجيات، أو هدئت أي نشاط سياسي مدني فعال، وثانياً، كانت الدول وعلى نحو تقليدي ضعيفة، والمجتمع المدني، مهما اختار المرء أن يُعرّفه، قائماً بعيداً عن المؤسسات السياسية وله رواية تاريخية منفصلة.

وعلى مستوى التطبيق السياسي، فإن وجهتي النظر هاتين أدت إلى أمرين، الأول قد دفع بعض المفكرين العرب ومحليي السياسة الغربية إلى تأكيد هزيل وغير مدروس مفاده أن تركيب الدولة في هذه المجتمعات كان تاريخياً، ولذلك فإن المنظمات القوية والغير مستجيبة غير راجبة في تقاسم السلطة، بينما الأمر الثاني فقد أدى إلى القضاء على الصيغ الرجعية التي تتراوح ما بين الدعوة إلى بقاء المنظمات المدنية الحديثة الغير رسمية والمبكرة، إلى الإصرار على التطوير أنماط "حقيقية" للفاعلية السياسية والمجتمعية.